MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا

تجربة الإسلاميين في الحكم بعد الربيع العربي

تونس ومصر نموذجاً

بقلم: رشيدة لملاحي

حقوق النشر والطبع ورقياً والكترونياً محفوظة لصالح مركز أبحاث ودراسات مينا

"اللهم ابتدئ التخريب الآن، فإن خراباً بالحق بناء بالحق".. ربما كان هذا المقطع الشعري للشاعر العراقي مظفر النواب يصلح شعاراً لجماعات الإسلام السياسي بسبب المكاسب التي جنتها بعدما لعبت دوراً حاسماً خلال الفوضى التي اجتاحت العالم العربي قبل عشر سنين تحت مسمى "الربيع العربي"، ولولاها لما كان لَيُقدَّر للإسلاميين أن يتمكنوا من الوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه في عددٍ من الدول العربية.

لم تكن قد مضت سنة واحدة على اندلاع ثورات الربيع العربي، حتى بدأت الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية تعد نفسها للحكم مستفيدة في ذلك مما حققته من انتصاراتٍ عبر صناديق الاقتراع، خاصة في جمهورية مصر العربية. لكن ما لم تضعه هذه الأحزاب في الحسبان هو أن ممارسة الحكم تختلف اختلافاً جذرياً عن ممارسة المعارضة أو التنظير لممارسة الحكم وإدارة شؤون السلطة.

والآن هنا، وبعد مرور عقدٍ من الزمان على ثورات الفوضى الخلاقة، كيف يمكن قراءة تجربة الإسلاميين في الحكم؟ ما الذي تغير في القوم؟ وما الذي غيروه بأنفسهم؟ هل قضت تجربة الحكم على يوتوبيا التيارات السياسية الإسلامية وفضحت عجزها وضعف كفاءاتها؟ أليست ممارسة الحكم وشؤون السياسة تتطلب نَفَساً تقنياً ومهارة أكثر مما تحتاج فهلوية وديماغوجية هؤلاء الذين نصّبوا أنفسهم ظلاً للّه على الأرض؟

شرعية الدساتير تتفوق على شرعية الشارع

بين صياغة دساتير جديدة كلياً وإجراء تعديلات على الدساتير السابقة تباينت ردود فعل الأنظمة العربية عقب نجاح بعض ثورات الربيع العربي في إسقاط أنظمة والتهديد بإسقاط أخرى، فسارعت دول، مثل مصر وتونس، إلى صياغة دساتير جديدة تُترجم فيها الآمال والأحلام التي انتفض من أجلها الثوار، فيما بادرت أنظمة أخرى لم يشملها الربيع، أو على الأقل لم يضربها بالحدة نفسها، كما هو الحال في المغرب والبحرين والأردن، إلى إجراء تعديلات جزئية في مسعى للظهور بمظهر إصلاحي؛ وقطع الطريق أمام أي هزة عنيفة؛ قد تأكل الأخضر واليابس.

ربيع الدساتير الذي هبّ على العالم العربي أيامها؛ وجد له من يدافع عنه ويبرر أسبقيته على باقي أشكال التغيير والإصلاح، بدعوى أن الوثيقة الدستورية هي الضامن لاستئصال أنماط الحكم السابقة، وهي الضامن أيضاً للحقوق الفردية والجماعية على أنها المطلب الرئيس الذي قامت من أجله الثورات.

وهكذا وفي خضم النقاش الدستوري الذي تلا إسقاط الأنظمة، خاصة في تونس ومصر، كان المثير

للانتباه هو التغيير الحاصل في مواقف تيارات الإسلام السياسي التي انقلبت رأساً على عقب من تنظيمات تتبنى التغيير الجذري الشامل تحت الحكم الإسلامي الراشد، إلى تنظيمات إصلاحية تسعى للمشاركة في الحكم تحت ظل أنظمة مدنية ديمقراطية، تعددية، وسطية ومنفتحة على الآخر.

هذا التحول والانتقال من هامش الفعل السياسي إلى مركز الضوء، سينزع عن تيارات الإسلام السياسي عباءة اليوتوبيا والفضيلة، واضعاً إياها وجهاً لوجه أمام شرائح اجتماعية واسعة بما في ذلك تلك التي كانت تشكل بيئتها الحاضنة التي كانت خيبة آمالها أكبر من غيرها وهي تتابع فشل هذه التيارات في تدبير شؤون الحكم وتحقيق الوعود التي قطعتها على نفسها.

وهنا يمكن القول: إن تيارات الإسلام السياسي عندما ركبت موجة الربيع العربي، كان في نيتها التحكم في الساحة وتطويع الأوضاع لصالحها، لكن العكس هو الذي حدث عندما وجدت هذه التيارات نفسها عرضة للتغيير لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية، ولعل الإصلاح الدستوري الذي تجند له باقي الفرقاء السياسيين، من شركاء في الثورة وغيرهم، هو ما كبح جماح إسلاميي الربيع العربي. إذ عمدت دساتير ما بعد الثورة، في مصر وتونس مثلاً، إلى عقلنة الصلاحيات التنفيذية للرئيس، والبحث عن تقوية صلاحيات الحكومة، وتقديم تقسيم جديد للصلاحيات داخل السلطة التنفيذية.

ولقطع الطريق أمام كل أشكال الاستبداد الديني أو العسكري أو غيره، نصَّ الدستور التونسي الجديد مثلاً على تكريس نظامٍ مختلطٍ رئاسيٍّ/برلمانيٍ، يحتفظ بمعالمه الرئاسية لجهة الصلاحيات التنفيذية للرئيس، ويتضمن معالم شخصية برلمانية واضحة تسمح بتدبير العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية، محققاً بذلك توازناً بين مؤسسات الدولة وسلطاتها.. وهو ما حال دون سقوط البلاد في براثن حركة النهضة التي كانت عديد المؤشرات توحي بأنها في طريقها لاكتساح مؤسسات الدولة غداة الثورة.

تونس؛ الدولة المدنية تنتصر

سارعت قيادات الإسلام السياسي التونسي ممتطية صهوة الأحداث – كانت وسائل الإعلام الأمريكية سبّاقة إلى تسميتها بثورة الياسمين – في جمع حقائبها والعودة من المنافي إلى الديار؛ لتكون ضمن قائمة من سيحظون بفرصة قطف الثمار السياسية للإطاحة بنظام ابن علي.

وما هي إلا أيام قليلة بعد مغادرة الرئيس السابق زين العابدين بن علي، لم تتردد حركة النهضة في تنظيم أول استعراض للقوة، وإرسال رسائل لمن يهمهم الأمر، في الداخل والخارج، مفادها أنها ستكون اللاعب الرئيس في المشهد التونسي بعد الإطاحة بالنظام السابق.

حدث ذلك يوم ٣٠ يناير/ كانون٢ من العام ٢٠١١ حين توافد آلاف التونسيين إلى مطار قرطاج الدولي للترحيب بزعيم الحركة راشد الغنوشي العائد إلى بلاده بعد ٢٢ عاماً قضاها في العاصمة البريطانية لندن.

الرسالة المشفرة التي حملها تجييش الأنصار والنزول بهم إلى الشارع لاستقبال عرّاب الإسلام السياسي في تونس، بدت غريبة نوعاً ما بالنظر إلى تصريحات سابقة لتلك اللحظة بثلاثة أيام، جاءت على لسان الناطق باسم الغنوشي، وأكد فيها نية الرجل التوقف عن ممارسة نشاطه السياسي، وأنه "لن يترشح لأي انتخابات ولن يترشح لأي منصب سياسي"

لكن هذه النيات وهذه التصريحات ما لبثت أن ذهبت أدراج الرياح، ففي الثالث والعشرين من شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١، جرت أول انتخابات في تونس ما بعد الثورة وانتخب المجلس الوطني التأسيسي التونسي، وفاز إسلاميو "النهضة" بأغلبية كبيرة لكنها غير مطلقة، دفعتهم إلى تكوين تحالف "ترويكا" مع كل من المؤتمر من أجل الجمهورية، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات ما ضَمِنَ للأطراف المعنية اقتسام الكعكة وتشكيل حكم ثلاثيّ الرئاسات كفل لهم تقاسم السلطة فيما بينهم حسب ترتيب نتائج الانتخابات.

فحازت "النهضة" الفائزة بالمرتبة الأولى (٨٩ نائباً) على رئاسة الحكومة، في حين ضمن "المؤتمر" الذي حل ثانياً (٢٩ نائباً) رئاسة الجمهوريّة، أما ثالث الثلاثة، أي "التكتّل الديموقراطي" (٢٠ نائباً) فكان نصيبه رئاسة المجلس التأسيسي.

وبناء عليه تم، في ٢٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، تعيين القيادي بحركة النهضة حمادي الجبالي رئيساً للوزراء، قبل أن يخلفه القيادي الآخر في الحركة علي العريض الذي استمر في تدبير شؤون البلاد إلى حين تسليمها إلى المستقل مهدي جمعة غداة المصادقة على الدستور التونسي الجديد.

شكلت إذاً لحظات الانتقال الديموقراطي في تونس أولى تجارب الإسلاميين هناك في ممارسة الحكم والمشاركة فيه، لكن الطريق التي بدت مفروشة بالورود أمام هيمنة إخوان عبد الفتاح مورو وراشد الغنوشي على المشهد السياسي ما لبثت أن تحولت إلى طريق وعرة تملؤها الأشواك، حين تلقت حركة النهضة ضربةً موجعةً خلال الانتخابات التشريعية الأولى بعد الدستور الجديد، التي فشل الحزب الإسلامي في الظفر بها محتلاً المرتبة الثانية بفارقٍ كبيرٍ وراء حزب حركة نداء تونس العلماني الليبرالي.

شكلت انتكاسة "النهضة" في أول امتحان ديموقراطي حقيقي في تونس، مؤشراً على صعوبة تغلغل مشروع الإسلام السياسي في الجمهورية ذات التقاليد المدنية والجذور العلمانية، كما أكدت أن الإسلام السياسي بالمغرب العربي عموماً، ليست له القوة نفسها التي يتميز بها في باقي دول العالم العربي لأسباب يختلط فيها ما هو تاريخي بما هو ثقافي وإثني واجتماعي.

هذه القراءة في المشهد التونسي ماتزال محتفظة بصلاحيتها حتى يومنا هذا، ولو أنها لم ترُق أتباع ومُنَظّري النهضة على حد سواء، إذ عدّوا أن ما جرى وقتها إنما يعكس على نحو أو آخر قانوناً عاماً يخص تحمّل أعباء الحكم بكل تحدياته ومخاطره في مرحلة ما بعد الثورة، وأن أغلب الثورات السياسية بينت أن القوى التي تتصدر المشهد في أجواء ما بعد الثورات غالباً ما ينتكس حضورها الشعبي بحكم أن الثورات السياسية توقد مشاعر الناس وترتفع بتطلعاتهم إلى مستويات عليا ما يجعل من غير الممكن تحقيق هذه الانتصارات.[1] كما يذهب هذا النموذج في التحليل والقراءة أبعد من ذلك ليعلق شماعة الإخفاق على مشجب الجغرافيا بالقول:

إن طبيعة المخاطر والتحديات التي رافقت التجربة التونسية بتأثير المحيط الجغرافي المباشر وغير المباشر من ليبيا جنوباً إلى جنوب الصحراء، وصعود الإرهاب نتيجة انتشار السلاح في ليبيا المجاورة واتساع دائرة الفوضى والصراعات والحروب في المنطقة عامة، معتبرةً أن هذه العوامل الخارجية كانت السبب وراء ما آل إليه الحزب، دون نسيان الصعوبات الاقتصادية التي واجهت البلد نتيجة الهزات

---

1. مقال: "كيف نفهم تراجع الإسلاميين السياسي في تونس؟"، سمية الغنوشي، CNN.

السياسية ومناخات الاضطراب، ثم تأثير الأزمة الاقتصادية للبلدان الأوروبية التي يرتبط بِها الاقتصاد التونسي أشد الارتباط.[٢]

كل هذا دون أن يعترف القوم بوجود حالة من الاستعصاء واجهت خطط الانقضاض على الحكم وجني ثمار الإطاحة بنظام ابن علي الذي كان شوكة في حلق الغنوشي ومن معه. هذا الاستعصاء الذي قد يجد تفسيره في حالة الاستثناء التونسية التي أعطت البلاد مناعة ضد إغراءات خطاب الإسلام السياسي، وذاك بفضل الإصلاحات الشجاعة التي نفذتها نخبة متشبّعة بالفكر الغربي الليبرالي، بقيادة الحبيب بورقيبة، وفي مقدمة هذه الإصلاحات: إصدار مجلة الأحوال الشخصيّة، وتوحيد التعليم والقضاء، وإلغاء نظام الأحباس.[٣]

مصر بين الأصولية الدينية وحكم العسكر

سنة ونصف بعد الإطاحة بالرئيس حسني مبارك، تسلّم محمد مرسي حكم مصر في حزيران/يونيو ٢٠١٢ في أعقاب انتخاباتٍ رئاسيةٍ ديموقراطيةٍ وحرةٍ نسبياً. لكن الرجل ومن معه لم ينعموا بحكم أرض الكنانة طويلاً، فبعد سنة من ذلك، عاد جزء كبير من الشباب المصري للنزول إلى الشارع من جديد وهذه المرة ضد جماعة الإخوان المسلمين الذين كانوا يتشاركون وإياهم الثورة والحلم بغد أفضل قبل شهور قليلة.

انقلاب شريحة واسعة من ثوار مصر على الإخوان المسلمين وقفت وراءه أسباب ذاتية وأخرى موضوعية، من أهمها رفض شريحة واسعة من المصريين لسيطرة الجماعة على الحقائب الوزارية ومحاولتها الاستئثار بمؤسسات إدارة الدولة من خلال تعيين أنصارها في المناصب القيادية.

يفسر الباحث في شؤون الحركات الإسلامية كمال حبيب لوكالة فرانس برس رفض أطياف واسعة من المجتمع للإخوان المسلمين بأن فترة حكم الجماعة هزّت صورتها على مستوى أعدائها وعلى مستوى الجماهير، مضيفاً أنه "لم تكن هناك قدرة على الاجتهاد في الجماعة، فكان الاعتماد على المرجعيات القديمة لحسن البنّا وسيد قطب، وهذا التراث القديم لم يعد يجيب على أسئلة الجيل الحديث".[٤]

---

2. المصدر السابق نفسه.
٣. مقال: "هل تطوّرت مواقف أحزاب الإسلام السياسي بتونس من مشروع تحديث الدولة والمجتمع؟"، عبد المجيد الجمل، مؤمنون بلا حدود.
٤. مقال، الإخوان المسلمون في مصر بعد عقد على ثورة يناير: من رأس السلطة إلى المنفى والسجون، فرانس ٢٤.

فيما يقول الباحث اللبناني في سياسة الشرق الأوسط هادي وهّاب من جهته "عرّتهم هذه التجربة، إذ إنهم لم يقدّموا مشروعاً اقتصادياً أو سياسياً بديلاً، بل تبيّن أنهم كانوا فقط مهتمين بالوصول إلى السلطة".[٥]

تطورت بعد ذلك الأوضاع بشكل درامي، لتصل ذروتها في تموز/يوليو ٢٠١٣، حين أطاح الجيش المصري بقيادة عبد الفتاح السيسي الذي كان وزيراً للدفاع أيضاً آنذاك، بالرئيس محمد مرسي، وأحاله على المحاكمة في قضايا عدة على رأسها التخابر مع أجنبي وقتل متظاهرين.

تلا ذلك الحديث عن تورط الجيش في قتل قرابة ٨٠٠ من أنصار الجماعة في آب/أغسطس من العام نفسه، أثناء فض اعتصامين أقاموهما في القاهرة، قبل أن تتواصل عملية اجتثاث الجيش للإخوان بسجن الآلاف من أعضاء الجماعة، بينهم مرشدها محمد بديع ومساعده خيرت الشاطر، وإجبار آخرين على الهرب إلى الخارج، وتصنيف الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية.

يوضح السرد الكرونولوجي الوارد أعلاه كيف أدخلت تجربة الحكم علاقة الإخوان المسلمين بالجيش المصري إلى معركة وجودية بين الطرفين قوامها أن البلاد لا تتسع لكليهما وأنه لن تقوم قائمة لأحدهما ما لم يُقضَ على الثاني، لتتحول العلاقة بينهما إلى معركةٍ وجوديةٍ لا مجرد خلاف سياسي عابر.

وهو ما يستشف من حديث السيسي في ذكرى حرب أكتوبر/ ت١ ١٩٧٣ من العام الماضي، حين قال: "أنا لا أستطيع أن أتصالح مع من يريد أن يهدّ بلادي، ويؤذي شعبي وأولادي"، مخاطباً الجماعة دون تسميتها "أنت لا تملك ضميراً ولا إنسانيةً ولا ديناً".

والآن في الذكرى العاشرة لاندلاع الربيع العربي، هل يمكن القول إن أسلوب القبضة الذي يتعامل بها الجيش المصري مع جماعة الإخوان المسلمين نجح في اجتثاث الجماعة من أرض مصر والقضاء عليها نهائياً؟

سؤال يجيب عنه أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة مصطفى كامل السيد بالقول "لا أعتقد أن التنظيم انتهى"، لكن "من الصعب أن يظهروا علناً في ظل النظام المصري بوضعه الحالي".

---

٥. المصدر السابق نفسه أعلاه.

ويضيف السيد إن الظروف التي نما في ظلها التنظيم، وهي ضعف الأحوال الاقتصادية وعدم وجود منظمات سياسية تستوعب الشباب، "لا تزال قائمة"، مبرراً ذلك بالأوضاع الاقتصادية السيئة التي يعانيها أبناء الطبقة المتوسطة في مصر وعدم وجود منظماتٍ وكياناتٍ سياسيةٍ تقدم لهم حلولاً، كما كان الأمر عليه عندما عمل الإخوان المسلمون على استيعاب هاته الشريحة من خلال نشاطات خيرية.[٦]

براغماتية متأخرة

لقد وضعت تجربة الحكم وممارسته الإسلاميين على المحك، وأبانت الأيام التي قضوها ممسكين بزمام الأمور أو مشاركين فيها، أنهم غير مستعدين، بعد، لتسيير الشأن العام لأسباب مرتبطة أساسا بقلة التجربة وضعف الكفاءة. ولو أن هناك من يذهب إلى القول بأن فشل الأحزاب الإسلامية، وعلى رأسها الإخوان، في الحكم "لا علاقة له بقرار الجماعة بخوض انتخابات الرئاسة عام ٢٠١٢، بل بسبب تحول محوري في خط سير الجماعة المستقر منذ نشأتها عام ١٩٢٨، أي بقرار مشاركة الإخوان المسلمين في الثورة على نظام حسني مبارك، والذي كان بالضرورة إعلاناً صريحاً بترك الجماعة المسار الإصلاحي وانتهاج المنهج الثوري في التغيير بما يحتويه من أخطار".[٧]

لقد عرّت تجربة الحكم التناقضات الفكرية والمذهبية التي تعيشها عموم التيارات الإسلامية، وفضحت وزنها وحجمها الحقيقيَيْن بين عموم الفرقاء السياسيين والاجتماعيين الذين كانوا يملكون ميزة المرونة وإمكانية التطور مقابل جمود التيارات والأحزاب الإسلامية التي عاشت حبيسة نظريات تقوم على تقسيم العالم إلى أخيار وأشرار، وأحيانا إلى دار حرب ودار إسلام.

هذا التقسيم سيكون سبب المأساة والوعي الشقي الذي هزم الإخوان ومن معهم، حين عجزوا عن بلورة نظرية في الحكم ضمن ديمقراطية تعددية تمثيلية بغير مرجعياتهم الأولى، فلم يقبل الناس منهم ذلك ولم يمكّنوهم من السلطة بقدر ما توقعوا، فباؤوا بخيبة كبيرة، وزادهم رهقاً جهلُهم بمجتمعهم القريب، وأتحدث عن مصر بالتحديد، ويعتبر اختيارهم للسيسي وزير دفاع مع مرسي أكبر علامة على جهلهم بمجتمعهم الذي أودى بهم قبل أن يودي بهم الانقلاب.[٨]

---

6. المصدر السابق نفسه.
7. مقال: " الإخوان المسلمون وإشكالية المسارات!"، أحمد عبد اللطيف، موقع الجزيرة.
8. مقال: "لماذا فشل الإسلاميون في الحكم بعد الربيع العربي؟"، نور الدين العلوي، العربي ٢١.

حالة الفصام والانفصال عن المجتمع التي بدأت تحاصر الأحزاب الإسلامية منذ الأيام الأولى لممارستها شؤون الحكم، ستدفعها على نحو براغماتي لتغيير أطروحاتها المذهبية والسياسية التي لطالما كانت بمثابة الرصيد الذي تقتات منه لتضفي على نفسها مشروعيةً تنزعها عن الآخرين.

وعلى نحو ميكيافيلي ستقدم هذه الأحزاب على وضع مرجعياتها على الرفّ والقبول بالاشتغال والتحرك وفق القوانين المدنية وشبه العلمانية السائدة، فلم يتردد حزب العدالة والتنمية المغربي، مثلاً، في الانقلاب ١٨٠درجة عن مواقفه السابقة التي وصل بها إلى رئاسة حكومة المملكة العلوية. فأياماً بعد تنصيب عبد الإله بنكيران رئيساً للوزراء سارع زميله محمد يتيم، عضو الأمانة العامة بالحزب، إلى التأكيد على أن الحكومة الإسلامية لن تفرض نظاماً أخلاقياً متشدداً على المواطنين، وأنه لن تكون هناك أبدا شرطة أخلاق أو منع الناس من شرب الخمر لأن هذه مسائل تتعلق بالإيمان والقناعات الشخصية، مضيفاً: "نحن في العدالة والتنمية لا نبالي بالحياة الخاصة للأشخاص وليس من مهامنا التدخل لا في عقائد الناس ولا في تصرفاتهم.. كما لن نرغم النساء على ارتداء الحجاب لأن ديننا دين تسامح".[٩]

أما بخصوص بعض الأنشطة الثقافية والمهرجانات، فقد أكد يتيم أن "مثل تلك الأحداث سوف تزدهر في عهد حكومة الحزب إذا ساهمت في دعم الثقافة المغربية". علماً أن "العدالة والتنمية" لم يكن يخفي في السابق انتقاده مهرجانات موسيقية بدعوى تشجيعها على الخلاعة والفساد الأخلاقي، بل إن قياديين من الحزب أبلغوا المطرب البريطاني المثلي إلتون جون بأنه غير مرحب به في المغرب لأن وجوده، على حد قولهم، من شأنه أن يشوه صورة المملكة، وهو ما لم يمنع هذا الأخير من إحياء حفله بحضور الآلاف ضمن فعاليات مهرجان "موازين" المنظَّم سنوياً تحت رعاية الملك محمد السادس بالعاصمة الرباط.

---

9. مقال: "العدالة: لا مساس بحرية المغاربة"، موقع الجزيرة.

خلاصة القول: هل الإسلاميون في الحكم.. بديلٌ أسوأ؟

يمكن القول إن وصول الإسلاميين إلى الحكم في مصر وتونس كان رد فعلٍ سلبيٍّ ضد نظاميْ مبارك وابن علي أكثر مما كان اقتناعاً أو انخداعاً من الناس بمشروعهم الانتخابي والسياسي، كما أن القوم استفادوا من عذرية سياسية كانت تخفي عجزاً كبيراً في تدبير الشأن العام وضعفاً فادحاً على مستوى الكفاءات والأطر المفروض فيها إبداع الحلول للمشاكل الاقتصادية التي تراكمت على مدى العقود الماضية مخلفةً وراءها مشاكل اجتماعية كان المفروض أن الثورة قامت من أجل تصحيحها وتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة.

والنتيجة أن عكس ذلك هو ما حصل فباتت الدول التي شملها الربيع العربي وحَكمها الإسلاميون تعيش تحت ضغط أزماتٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ أفدح وأكبر من تلك التي ورثوها عن الأنظمة السابقة، ربما باستثناء تجربة حزب العدالة والتنمية المغربي الذي يحقق نتائج اقتصادية محترمةٍ على مستوى التوازنات الاقتصادية الكبرى مستفيدةً في ذلك من خصوصية مغربية في الربيع العربي قوامها التغيير في ظل الاستمرارية ووجود ضمانات على مستوى القصر ساهمت في طمأنة رجال الأعمال المحليين والأجانب، كما أنها طعَّمت حكومتي عبد الإله بنكيران وسعد الدين العثماني بأطر وكفاءات استقطبها القصر من عالم المال والأعمال وصبغها بألوان سياسيةٍ معينة للتغطية على ضعف الوزراء الذين دفع بهم حزب العدالة والتنمية في حكومة الإسلاميين المغاربة.

وربما هذا ما دفع بنكيران إلى القول: "لقد قلت للمغاربة بكل وضوح منذ أن عينني جلالة الملك، إذا كان المغاربة يبحثون عن رئيس حكومة يصطدم بملكهم بسبب الصلاحيات وبغيرها فليبحثوا عن شخصٍ آخر"، مضيفاً إن "علاقتنا جيدة جداً مع الملك، ونحن مقتنعون بشيء: الملكية في المغرب هو شيء تقليدي وقديم. هذه الأسرة حكمتنا لمدة أربعة قرون. المغاربة معجونون مع الملكية. يفهمونها ويستوعبونها كنظام لهم".[10]

عبارات لا تقبل لبساً ولا تأويلاً وضع بها عبد الإله بنكيران النقط على الحروف بخصوص العلاقة بين

10. حوار عبد الإله بنكيران مع الموقع الإلكتروني لقناة الحرة.

مؤسسة القصر الملكي والإسلاميين المشاركين في العملية الديموقراطية بالمغرب، وضارباً عرض الحائط بالنموذج التركي الذي حاولت أحزاب الإسلام السياسي استنساخه في مصر وتونس، على عكس إخوان بنكيران بالمغرب، الذين وإن كانوا يشتركون في التسمية مع حزب أردوغان، فإنهم كانوا يعلمون علم اليقين وجود فارقٍ اجتماعيٍ واقتصاديٍ كبيرٍ بين المدرستين والتجربتين، أساسه أنه إذا كان حزب العدالة والتنمية التركي أداة تعبيرٍ سياسيٍ عن طبقةٍ بورجوازيةٍ صغيرةٍ من المناطق الداخلية ورجال الأعمال الإسلاميين الذين كانوا يخوضون منافسةً اقتصاديةً مع الرأسمال الكبير الذي ينشط في العاصمة، فإن حزب العدالة والتنمية المغربي لم يكن يمثل بالمقابل سوى فئةٍ بورجوازيةٍ صغيرةٍ لا تحظى بنفوذ كبير في النسيج الاقتصادي المحلي الذي يظل أكثر ولاءً لمؤسسة القصر.

إن العلاقات بين تنظيمات الإسلام السياسي، والأوساط الاقتصادية المرتبطة بالنظام القديم أثّرت بقوةٍ في أداء هذه التنظيمات وممارستها لشؤون الحكم، كما اضطرتها لمراجعة توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية، والنتيجة وقوعها في تناقضات بين النظرية والممارسة، وفشلها فشلاً ذريعاً في تحقيق أهداف الثورة التي دفع أبناؤها ثمناً غالياً من أجل غد أفضل، ولعل الكثيرين يشعرون بعد مرور عشر سنوات على اندلاع هذه الثورات بالإحباط، ويحسون بأن البديل كان أسوأ.